العولمة كظاهرة اقتصادية ..والبديل المفقود

المحامي د.ايهاب عمرو

تزامن بزوغ ظاهرة العولمة مع انهيار المنظومة الاشتراكية نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. وسبق ذلك بعقدين بدء محادثات الوفاق بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي أو ما يعرف باسم «سياسة الوفاق الدولي بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي السابق» التي بادر إليها الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون نهاية الستينيات من القرن الماضي بمساعدة وزير خارجيته آنذاك هنري كيسنجر الذي عد أحد أهم منظريها على المستويين الفكري والاستراتيجي، وذلك للحيلولة دون مواجهة عسكرية شاملة بين كلا القطبين المتناحرين خلال مرحلة الحرب الباردة.

وكنتيجة حتمية لانهيار المعسكر الاشتراكي، ظهر نظام كوني أحادي القطب سمي بالنظام العالمي الجديد أو ما يعرف باسم «العولمة». وتعرف العولمة، وفقاً لبعض الباحثين الدوليين، بأنها سلسلة من العمليات المتفاعلة والتغييرات التي تحدث على المستوى الدولي، أهمها نماذج الإنتاج المتغيرة، وازدياد أهمية الشركات متعددة الجنسية، وزيادة أهمية التجارة والتكتلات التجارية الاقليمية، وهيمنة مفاهيم الليبرالية الجديدة على العلاقات الاقتصادية، واتجاه عالمي نحو الدمقرطة وحماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون.

ونقصد الحديث عن العولمة كظاهرة اقتصادية، وليس كظاهرة ثقافية، والتي تعني صعود الليبرالية الجديدة التي تمثل أيديولوجيتها الاقتصادية ودعامة الاقتصاد العالمي. وظهر مفهوم الليبرالية الجديدة لأول مرة بعد بزوغ ما يعرف باسم «إجماع واشنطن» الليبرالي الجديد نهاية ثمانينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأميركية. ويعرف «إجماع واشنطن» بأنه مجموعة من المبادئ ذات توجه عام يخدم السوق صممتها الولايات المتحدة الأميركية والمؤسسات المالية العالمية التي تسيطر عليها إلى حد كبير وأخذت تطبقها بأشكال مختلفة، خصوصاً في المجتمعات الأكثر ضعفاً. ويقوم «إجماع واشنطن» على تحرير التجارة والتمويل ما يشمل تحرير تدفق الإستثمارات الأجنبية، والسماح للسوق بتحديد الأسعار، وإنهاء التضخم المالي أو ما يعرف باسم «استقرار الإقتصاد الكلي»، والخصخصة التي تعني تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة مع ما يتضمنه ذلك من بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص. وعليه، فإن الليبرالية الجديدة تقوم على مجموعة من العناصر أهمها: إقتصاد السوق الحر وانتقال الأموال دون حواجز جمركية ودون تدخل الدولة عند إنتقال الأموال، وتحرير التجارة، والخصخصة. وأهم مؤسسات الليبرالية الجديدة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وتعد تلك المؤسسات، إضافة لكونها من الركائز التي تقوم عليها الليبرالية الجديدة، أدوات لتنفيذ السياسات الإقتصادية والمالية الرأسمالية على مستوى العالم. ورغم أن العولمة ساهمت في تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول العالم قاطبة عبر إزالة الحواجز الجمركية، وتنشيط المعاملات التجارية الدولية، وساهمت كذلك في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في بعض الدول، واستقرار اقتصادي في دول أخرى بواسطة تبني إصلاحات إقتصادية، إلا أنها تبقى محل نقد ليس من قبل أتباع المعسكر الاشتراكي فحسب بل وحتى من أبناء جلدتها. ولا بد أن نشير في هذا السياق إلى ما سبق وذكره الكاتب العالمي ذو الاتجاهات اليسارية نعوم تشومسكي في كتابه «الربح فوق الشعب» من أن العولمة تسمح بهيمنة الشركات الكبرى على مقدرات الشعوب وتتيح لحفنة من الشركات الخاصة السيطرة على أكبر حيز ممكن من الحياة الإجتماعية في جميع بلدان العالم، بما فيها الدول النامية، لمصلحة كبار الأغنياء والمستثمرين، ولصالح أقل من ألف من الشركات الكبرى. ويرى ملتون فيسك في كتابه «العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي: الصراع من أجل المنافع العامة» أنه لا بد من مقاربة الليبرالية الجديدة التي تمثل الدعامة الحقيقية للاقتصاد العالمي من جانب مدى تحقيقها للعدالة، ولا يراها في هذا السياق سياسة اقتصادية فحسب بل منظومة أيضاً. ويرى أن الليبرالية الجديدة لم تكن قدراً محتوماً لو توفرت الإرادة السياسية المناسبة. ويرى أن وضع حد لها ما زال ممكناً، بما يفسح المجال لقيام نظام إقتصادي عالمي على دعائم جديدة تتسم بعلامات من العدل والإنصاف.

والتساؤل الذي يطرح نفسه في هذا الصدد، هل توجد إمكانية لإحلال بديل مناسب للعولمة ولليبرالية الجديدة في الوقت الراهن؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فثمة سؤال آخر يطرح نفسه أيضاً، ما هو هذا البديل؟.

إن الإجابة على تلك التساؤلات تقودنا إلى فحص مدى صلاحية النظام الاشتراكي البائد ليشكل أساساً وإطاراً يحكم الاقتصاد العالمي، ما يشمل مبادلات التجارة الدولية. إن الإجابة على هذا التساؤل تعد من اليسر ما يمكن معه الجزم بعدم وجود أية إمكانية عملية لتطبيق النظرية الإقتصادية الإشتراكية بشكل واسع، بسبب عدم صلاحيتها وعدم كفايتها من منظور عالمي. إذ لولا فشل النظرية الاقتصادية الاشتراكية في تحقيق أهدافها لما تداعت أركان منظومتها بتلك الصورة التي شاهدناها. ولست أعلم إن كان الاشتراكيون يعلمون ذلك أم لا، لكن المؤكد أنهم يحاولون ما استطاعوا التحذير من مخاطر العولمة والليبرالية الجديدة وتأثيراتهما على الشعوب، خصوصاً الفقيرة منها. وأعتقد أنهم نجحوا إلى حد ما في ذلك، خصوصاً في ظل وجود رئيس قوي للجمهورية الروسية غير غير تابع للغرب سياسياً أو اقتصادياً. وهذا قد يفسر سبب اختياره من قبل مجلة «التايم» ومجلة «فوربس» الأميركيتين كأكثر شخصية مؤثرة على مستوى العالم خلال الأعوام الماضية.

ويرى البعض كوزير المالية الألماني ولفغانغ شويبله أنه لا حاجة لإيجاد بديل عن العولمة، ويقترح في هذا السياق إعادة تفعيلها وخلق قواعد جديدة تتسم بالشمول وإطار عمل واضح ومعترف به ليحكمها.

وأرى شخصياً أن إيجاد بديل عن العولمة في الوقت الراهن يعد أمراً صعباً بعض الشيء نظراً لسيطرة النظام الرأسمالي على معظم مناحي الحياة على المستوى العالمي، خصوصاً أن المؤسسات الرأسمالية (الليبرالية) الدولية تتحكم وتتدخل وترسم ملامح أية سياسات أو خطوات إقتصادية ومالية مقبلة ليس فقط في الدول النامية بل أيضاً في الدول الغربية. وخير مثال على ذلك اليونان، التي عانت من أزمة إقتصادية ومالية هزت أركانها ما إضطرها إلى القيام ببرامج تقشف وإنقاذ مالي بواسطة إصلاحات هيكلية فرضتها المؤسسات الدولية الرأسمالية كصندوق النقد الدولي.

إضافة إلى ما سبق، لا بد من الإشارة إلى أن البديل عن العولمة يحتاج إبتداء إلى نظام سياسي قوي يفرضه، وهذا غير متيسر في الوقت الراهن، فحتى جمهورية روسيا الإتحادية التي يحكمها رئيس قوي ليست قادرة على فرض فلسفة وآليات نظام اقتصادي اشتراكي جديد على مستوى العالم، خصوصاً في ظل قيام بعض الدول المؤثرة ذات التوجهات الإشتراكية بإتباع سياسات انفتاح اقتصادي ومواءمة تشريعاتها تبعاً لذلك كالصين على سبيل المثال. كما أن العالم الإسلامي بشكل عام، والعربي بشكل خاص، يعاني من التشرذم والتفتيت وخطر التقسيم بسبب الحروب الأهلية والأزمات الإقتصادية المتلاحقة ما يجعل من الصعوبة بمكان تطبيق فلسفة وآليات النظام الإقتصادي الإسلامي على مستوى عالمي في الوقت الراهن، رغم أن الزكاة –على سبيل المثال لا الحصر- بأبوابها الثمانية كافية لحل مشكلة الفقر في العالم كونها تقوم على فكرة تداول المال بين أفراد المجتمع بحيث لا يزداد الغني غنىً ولا الفقير فقرا. كما أن نظام المرابحة متى طبق بشكل سليم يعد بديلاً عن نظام الفائدة المعمول به في أغلبية المصارف في العالم، وهو ما دفع بعض البنوك في بريطانيا إلى تبني بعض جزئيات النظام المصرفي الإسلامي في معاملاتها.

إضافة إلى هذا وذاك، فإن أوروبا ليست بقادرة على فرض أي نظام اقتصادي على العالم بسبب الأزمات المالية التي تلاحق بعض دول الإتحاد الأوروبي، وخروج بريطانيا المتوقع من الإتحاد الأوروبي. ناهيك عن أن أوروبا تتبع -سواء بشكل مباشر أو غير مباشر- الولايات المتحدة الأميركية من حيث السياسات الاقتصادية والمالية، رغم النفي المتكرر من قبل بعض صناع القرار في أوروبا لذلك.

مكرمة رئاسية لدور المسنين في «يوم الأم»

رام الله - الحياة الجديدة - زارت محافظ رام الله والبيرة ليلى غنام، ومسؤول ملف المساعدات الإنسانية في مكتب الرئيس رائدة الفارس، ومدير عام وحدة النوع الاجتماعي في الرئاسة محمد الزق أمس بيوت المسنين في محافظة رام الله والبيرة، لمناسبة يوم الأم، وتم تسليم هدايا مقدمة من الرئيس محمود عباس.

وقالت غنام: «اننا امام شريحة هي تاج رؤوسنا من الامهات، وهن رصيد من العطاء الذي مهما قدمنا أمامهن فلن نوافيهن حقهن».

واضافت: ان «الاحتلال يصر على ان يحرم آلاف الاسر الفلسطينية من الاحتفال به لغياب ابنائهم قسرا خاصة الاسرى والشهداء، وامهاتهم امانة في اعناقنا، وهن عنوان النضال الوطني».

واشارت الى ان الرئيس يولي اهتماما خاصا بالمسنين، داعية الأبناء «المقصرين في حق آبائهم وامهاتهم إلى احتضانهم».

وقالت المدير التنفيذي للاتحاد النسائي برام الله نوال شاهين: «إن الاتحاد يضم 22 نزيلة و14 نزيلا، بإشراف 6 ممرضين وممرضات، وعناية طبية دورية بالإضافة الى العلاج الطبيعي».

غنام والفارس خلال زيارتهما لدور المسنين

«شؤون المرأة» تكرم عائلة الفقيدة المناضلة ربيحة ذياب

رام الله - الحياة الجديدة - كرمت وزيرة شؤون المرأة هيفاء الأغا، في مقر الوزارة أمس بحضور رئيسة اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي فدوى البرغوثي، ووكيل الوزارة بسام الخطيب والكادر، عائلة الفقيدة المناضلة ربيحة ذياب التي تركت إرثا نضاليا لا يمكن أن يندثر.

واستهلت الأغا اللقاء بتقديم التهنئة للمرأة الفلسطينية بعيد الأم، وقالت عنها: هي الأم المثالية والمناضلة المميزة والقائدة الفذة، التي قدمت الشهيدة الخالدة والأسيرة الصامدة والمبعدة الحالمة بالعودة، والمحررة الصابرة التي أمضت شهورا وسنوات طويلة وراء القضبان، الأم الفلسطينية هي أم الشهيد وأم الجريح وأم الأسيرة والأسير وهي الشهيدة والجريحة والأسيرة.

جانب من التكريم

وأضافت، إن المرحومة ذياب انخرطت في النضال الوطني الفلسطيني منذ نعومة أظفارها، وعرفتها ميادين النضال المتعددة، فكانت نموذجا في الجرأة والصلابة والعزيمة الثورية والثبات، حيث فقدت فلسطين مناضلة شرسة وشجاعة، وإنسانة مميزة حرّكتها إنسانيتها ووطنيتها لنضالها ضد قهر وظلم الاحتلال، ودفاعها بقوة عن حقوق المرأة والإنسان الفلسطيني في جميع المحافل وعلى جميع الصعد.

وأشارت الأغا إلى مساهمات ذياب التاريخية في نضالها ضد الاحتلال ودعمها حقوق شعبنا الفلسطيني وعلى وجه الخصوص قطاع المرأة، مشيرة إلى أن المناضلة والأسيرة المحررة ذياب كانت اعتقلت 7 مرات بدون اعتراف، وقضت في سجون الاحتلال أكثر من سبع سنوات، وفرضت عليها الإقامة الجبرية، وتم منعها من السفر لمدة 19 عاماً.

وأوضحت البرغوثي أن الراحلة قادت الانتفاضة الأولى وعملت على حماية تنظيم حركة «فتح» عندما اعتقل الاحتلال آلاف الشبان، وكانت الحامي الحقيقي للتنظيم، وتلزمنا بالمشاركة في كافة الفعاليات الوطنية.

وقال الخطيب: إن رحيل المناضلة ربيحة ذياب يشكل غيابا لإحدى أهم وأبرز القيادات النسوية والقامات الوطنية التي عرفتها الساحة الفلسطينية، حيث كانت مثالاً للمرأة المناضلة والمكافحة وكانت لها إسهاماتها الوطنية والانسانية والنسوية.

«التعليم البيئي» و«خضوري» يحييان يوم البيئة بغرس أشجار

طولكرم - الحياة الجديدة - نظم مركز التعليم البيئي «الكنيسة الإنجيلية اللوثرية في الأردن والأراضي المقدسة، والمنتدى البيئي الشبابي في جامعة فلسطين التقنية (خضوري) فعالية غرس للأشجار داخل الحرم الجامعي. وساهم 35 من أعضاء المنتدى ومجلس الطلبة في تشجير الحديقة الغربية للجامعة، التي تعاني جراء ممارسات الاحتلال وتدرياته العسكرية على أطرافها. وغرس المشاركون أشجار الزيتون واللوزيات، في رسالة تأكيد على أهمية الأرض والعودة إليها، بالتزامن مع اقتراب إحياء الذكرى السنوية ليومها الخالد.

واستهل منسق الأنشطة الطلابية خليل أبو علبة الفعالية بالإشارة إلى أهداف المنتدى الشبابي، ودلالات إحياء يوم البيئة، والفعاليات التي أطلقها المنتدى العام الماضي، وأبرزها التعريف بقانون البيئة الفلسطيني، وحملات النظافة تطوعية داخل الحرم الجامعي، ومحاضرات التوعية بشؤون البيئة وتحدياتها. وأكد عميد شؤون الطلبة د. حسين شنّك أن الجامعة توفر للطلبة فضاء لتنفيذ أنشطة تطوعية، تساهم في صقل شخصيتهم وتنميتها. فيما أشار المدير التنفيذي لـ«التعليم البيئي» سيمون عوض أن المركز يولي المنتديات الشبابية اهتمامًا خاصًا، وينفذ في إطارها حملات تطوعية لغرس الأشجار، وتنظيف البيئة من النفايات العشوائية. وأوضح أن المركز أطلق منتديات مماثلة بالتعاون مع جامعات: بيت لحم، والخليل، و«العربية الأمريكية»، وفلسطين التقنية للبنات، والكلية العصرية الجامعية، والكلية الجامعية للعلوم التربوية، للأهداف ذاتها.

وقال الطالب في كلية العلوم والتكنولوجيا الزراعية إياد الصيفي إن المساهمة في غرس الأشجار يوجه الأنظار نحو الأرض وما تعانيه من استيطان، مثلما يدعم فكرة أن مقاومة أي شعب يجب أن تبدأ بالزراعة والاعتماد على الذات في إنتاج غذائه. وأضاف أن فوائد الأشجار تتعدى البعد البيئي والجمالي، بل تساهم في توفير الأمن الغذائي، وبخاصة أشجار الزيتون، وما تشكله من رمزية لشعبنا. يشار إلى أن يوم البيئة اعتمد رسمياً في الخامس من آذار بمبادرة من المطران د. منيب يونان رئيس الكنيسة الإنجيلية اللوثرية والأتحاد اللوثري العالمي وبتنسيب من سلطة جودة البيئة عام 2015، في رسالة لتسليط الضوء على انتهاكات الاحتلال بحق بيئتنا، ولتعزيز الوعي الأخضر في المجتمع.

«القدس المفتوحة» تنظم ورشة حول «تصميم التعلم في عالم متصل بالأجهزة الذكية»

رام الله - الحياة الجديدة - نظم مركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع في جامعة القدس المفتوحة، بالتعاون مع الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بيكتي)، امس ورشة بعنوان: «تصميم التعلم في عالم متصل بالأجهزة الذكية»، وذلك في مدينة رام الله، وبرعاية رئيس الجامعة أ. د. يونس عمرو.

وجاءت الورشة على هامش المؤتمر العلمي الذي كانت عقدته الجامعة حول «التعلم الذكي ودوره في خدمة المجتمع»، وافتتحها نائب رئيس جامعة القدس المفتوحة للشؤون الأكاديمية أ. د. سمير النجدي، مرحبًا بالحضور ناقلاً تحيات رئيس الجامعة، ودعا الحاضرين إلى الاستفادة من مخرجات الورشة كونها تلامس قضية أكاديمية معاصرة ومهمة، كما أشاد بجهود مركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع التي بذلت لتنظيم هذه الورشة.

من جانبه، أوضح مدير مركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع أ. محمود الحوامدة أن هذه الورشة من شأنها أن تغير نظرة الحاضرين للتعليم الذكي، فهي تبيّن كيفية استخدام الأجهزة الذكية التي باتت تنتشر بشكل كبير في تطوير التعليم.

وقال ماهر علاونة من (بيكتي) إن الحاضنة تسعى إلى تناول المواضيع المستجدة في العالم وفي الساحة الفلسطينية، لذا ارتأت التعاون مع «القدس المفتوحة» في هذا المجال، مبينًا أن التعاون بين الطرفين مستمر لضمان أكبر فائدة ممكنة للمجتمع الفلسطيني.

واستضافت الجامعة متحدثاً رئيساً في الورشة، الخبير في التعلم عبر الأجهزة الذكية البروفيسور جون تراكسلر، الذي قدّم ورقة بحثية تناول فيها عدداً من المشاكل التي تواجه التعليم باستخدام الأجهزة الذكية، مبينًا أن أهم هذه المشاكل تتمثل في عدم مواكبة التعليم الذكي للواقع المعيش. وأضاف تراكسلر أن التعليم الذكي يعاني عقبات كثيرة، منها عدم قدرة العالم على استخدام هذا النوع من التعليم بطريقة مجدية وقادرة على خلق تغيير جذري، وبيّن أن التعليم الذكي يشهد تحديًا يتمثل في عدم توفره في كل مناطق العالم رغم انتشاره الكبير. وبين البروفيسور تراكسلر أنه يمكننا تغيير واقع التعليم وجعله أكثر سهولة وسرعة ونفعًا وأكثر ارتباطًا بحاجة المجتمع الواقعية من خلال تبني بعض التكنولوجيات الجديدة، ومن ثم تحسين جودة الحياة بكل مناحيها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، أو الزراعية، أو الصحية، بالإضافة إلى أن التعيم الذكي من شأنه أن يخفف الأعباء المادية للتعليم الاعتيادي، وبه يصبح التعليم متوفرًا لمختلف الفئات.

«الهيئة المستقلة» و«مكافحة الفساد» تصدران تقريراً عن «العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد»

رام الله - الحياة الجديدة - اصدرت، مؤخراً، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» وبالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد تقريراً قانونياً بعنوان (العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد). ويأتي هذا التقرير انطلاقاً من قناعة الهيئتين بأهمية هذا الموضوع وتأثيراته العميقة على الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها المواطن الفلسطيني. علاوة على أن هذا التقرير يمثل إحدى مخرجات خطط الهيئتين للعام 2016، وفق مذكرة التفاهم المشتركة بهدف تمكين الدولة من إعمال حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

ويتضمن التقرير المكون من 100 صفحة من القطع المتوسط فصلين رئيسين. يتناول الفصل الأول علاقة حقوق الإنسان بمكافحة الفساد على المستوى الدولي في اطاره العام، والعلاقة ما بين الفساد وحق الإنسان في أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه. أما الفصل الثاني فيتناول العلاقة ما بين حقوق الإنسان والفساد على المستوى الوطني في الخطط الوطنية لمكافحة الفساد ولحقوق الإنسان معاً، وهذه العلاقة في التشريعات الوطنية والممارسة الوطنية.

وأشار التقرير الذي أعده الباحث القانوني في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان المحامي معن دعيس، إلى أن حماية ورعاية وإعمال حقوق الإنسان واجب أصيل على كل دولة، الا أن الفساد المنتشر في المؤسسات المنوط بها إعمال هذه الحقوق حدّ، وإلى حدٍ كبير، من قيامها بهذا الواجب، ومنعها من تحقيق الإعمال الحقيقي لحقوق الإنسان.

كما أبرز التقرير أهمية دراسة العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد من جانبين: الجانب الأول انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن فعل الفساد في قطاعات الصحة والتعليم وغيرهما، والجانب الثاني، انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن التدابير والاجراءات المتخذة لمكافحة الفساد.

وخرج التقرير بمجموعة استنتاجات أهمها، أن التنبه لفكرة الربط بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد لم تظهر قديماً لدى وضع الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فرغم صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948، والعهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العام 1966، إلا أن بداية التفكير الجدي في هذه العلاقة لم تظهر إلا مع نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الواحد والعشرين، عندما بدأ الاهتمام بقضايا (الإرهاب) وأصبحت النزعة العالمية تتجه نحو وضع الأدوات الكثيرة لمكافحة (الإرهاب)، تحت تسمية مكافحة الفساد، ومكافحة غسل الأموال، وتمويل (الإرهاب)، حتى وإن أدى ذلك إلى تجاوز حقوق الإنسان، والتعدي على الضمانات التي جاءت بها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. كما إن الخطط الوطنية لمكافحة الفساد، ورغم أنها تتحدث، بإيجاز، عن ضرورة احترام حقوق الإنسان، واعتماد مبادئ حقوق الإنسان كأحد المبادئ التي تقوم عليها هذه الخطط، إلا أن التوجهات الدولية سالفة الذكر، انعكست بوضوح في التشريعات الوطنية التي سُنّت في السنوات الأخيرة كقانون مكافحة الفساد، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي خرجت في التدابير التي تضعها لمكافحة الفساد، أو غسل الأموال، عن الاجراءات والضمانات التي سبق وأن نص عليها القانون الأساسي، وتضمنها قانون الاجراءات الجزائية، وكفلتها المواثيق الدولية التي انضمت لها دولة فلسطين بشأن حقوق الإنسان.